الرغم من ان هذه المجالس كانت تخضع، في تقديم خدماتها الى المواطنين، لاشراف الحكم العسكري، الذي حوّلت صلاحياته الى الادارة المدنية. وجاء رفض هذه المجالس على اساس ان المناطق الخاضعة لاحتلال عسكري يكون الحق الشرعي فيها خاضعاً لحكم الجيش والحكم العسكري فحسب، وان التعامل مع غير ذلك يعني اعترافاً بشرعية الاحتلال[٧٩]. ونتيجة لذلك، اقدمت الادارة المدنية في آذار (مارس) ١٩٨٢ على حل مجلس بلدية البيره، وعلى اقالة رؤساء بلديات نابلس ورام الله وعنبتا وجنين ودورا وغزة والخليل، وعينت مكانهم ضباطاً اسرائيليين، كقائمين باعمالهم، مما ادى الى استنكاف اجهزة بعض البلديات عن العمل، واستمرارها، جزئياً، في بلديات اخرى. وقد استندت الادارة المدنية، في اجرائها هذا، الى اساس ان عدم تعاون المجالس البلدية معها سوف يحرم المواطنين من الخدمات البلدية الضرورية[٨٠].

واستكمالاً لسيطرة الادارة المدنية على النواحي كافة المرتبطة بتقديم الخدمات الى مواطني الضفة والقطاع، أُصدر، في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، امران يتعلقان بتحديد ادخال الاموال الى المنطقة، وبانشاء ما يسمى بـ «صندوق التطوير»، ومن اهم ما نص عليه: تحديد سقف لادخال الاموال الى الضفة والقطاع لا يتجاوز ثلاثة الاف دولار للشخص الواحد (زاد هذا السقف الى خمسة آلاف دولار، بعد تولي بيرس رئاسة حكومة الائتلاف الوطني)؛ وكل ما يزيد على ذلك، يجب ان يصدر بموجبه اذن مسبق من الادارة المدنية، وبشرط ان يتحول المبلغ مباشرة الى «صندوق التطوير»، الذي تعين الادارة المدنية هيئة ادارته. واشترط على الجهات التي يحق لها الاستفادة من «صندوق التطوير» (حددت اموال هذا الصندوق بما يسمح بادخاله من جهات خارجية، وبما تودعه الادارة المدنية من اموال لحسابه) ان تتقدم بطلب الى حاكم القضاء في الادارة المدنية، وتكون الموافقة على هذا الطلب مقرونة بموافقة هيئة ادارة الصندوق وبتصديق رئيس الادارة المدنية[٨١].

وفي الوقت الذي اتجهت الادارة المدنية الى ضرب نفوذ القيادات المحلية الرافضة لمفهوم الحكم الاسرائيلي غير المباشر، والى الضغط على المؤسسات البلدية، والاقتصادية، والتعليمية، لاخضاعها لنفوذها، وبعد ان تردى مستوى خدمات هذه المؤسسات، وخاصة المؤسسات البلدية[٨٢]، اقدمت هذه الادارة على تطوير ظاهرة روابط القرى، معلقة عليها آمالاً في جذب ولاء المواطنين من طريق الصلاحيات الممنوحة لها في مجال تقديم الخدمات. وكانت بداية هذا الاتجاه تنظيم روابط القرى في علاقة تنظيمية واحدة، حيث ادمجت في «اتحاد روابط القرى في الضفة الغربية»، في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٢[٨٣]. ثم اعطيت الروابط مصادر قوة ومهابة اخرى؛ اذ اقدمت الادارة المدنية، وتحت رئاسة كرمان، خليفة ميلسون (الذي استقال في ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٢، نتيجة لفشله في انجاز الهدف الاساسي للادارة المدنية، خصوصاً وان ضرب المقاومة الفلسطينية في بيروت واخراجها من لبنان لم يؤديا الى القضاء، وحتى اضعاف، الاتجاه السياسي المؤيد لـ م.ت.ف. على نقل مقر الروابط الى المراكز المدينية (الحضرية)، المجال الاساسي لنفوذ المجالس البلدية، وعلى تسليح اعضائها، والى تغيير اسمها الى «الحركة الديمقراطية من اجل السلام»[٨٤].

الا ان الروابط لم تستطع ان تلعب الدور القيادي الذي ارادته لها الادارة المدنية؛ ويرجع ذلك، على الاقل، الى سببين:

١ ـ طبيعة القاعدة الاجتماعية الضيقة لاعضائها، وسلوكهم السيء تجاه المواطنين، مما اثار